طب نفسى

فى الطب والمجتمع: اتجاهان يتصارعان!

د. محمد شعلان

حياة الفرد والجماعة الصغيرة هى انعكاسات لما يحدث على المستوى الاجتماعى بما فيه الأحداث السياسية . كما نجد العكس صحيحا . أى انعكاسات فى المستوى الاجتماعى بأحداثه السياسية لما يدور على مستوى الفرد والجماعة الصغيرة .

فإذا تمعنا سلوك القائد الجماعة – سواء كان قائد الجماعة الصغيرة مثل الأسرة ، أو قائد الجماعة الكبيرة فى المجتمع مثل القائد السياسى أو أحيانا القائد العقائدى – وجدنا أن سلوك القائد هو أيضا يعكس وهو فى الوقت نفسه انعكاس لسلوك المجتمع ككل . حتى حينما تختلف الجماعة مع القائد فترى أن سلوكه لا يعكس موقفها إنما يعكس موقفه الذاتى فإن النتيجة الطبيعية لمثل هذا الرفض أن يلتقط أحدهما الآخر ، أو يغير من موقفه . فالصراع بين القائد والجماعة إذا ما استمر أحتدم ، وإذا ما احتدم حتم أن تكون الغلبة لطرف على الآخر ، إلى أن تعود الدائرة ، ويتولد النقيض ، ويعود الصراع بين القائد الجديد والجماعة الجديدة .

ولعل الاختبار الوحيد لمدى تمثيل القائد لجماعته هو ما يقدمه التاريخ بأن يستمر هذا القائد قائدا لجماعته ، سواء خلال فترة بقائه أو بعد انتهاء عصره ، وفى هذه الحالة الأخيرة يصبح القائد رمزا أما البقاء الدائم فهو خاص بالأنبياء .

ومن الأحداث السياسية التى تثير التفكير اليوم فى مثل هذه العلاقات ، وبالتحديد العلاقة بين موقف القائد وموقف المجتمع ، موضوع علاقة السلطة الدينية بالسلطة الدنيوية . وقد يبدو هذا اعتراضا من وجهة النظر الإسلامية ، باعتبار الإسلام دينا يشمل شئون الدنيا وشئون الآخرة على السواء ، وهو بالتالى لا يفصل بين الدين والسياسة .

ولكن الأصل شىء والواقع شىء آخر فالإسلام كان تعبيرا عن موقف مضاد لسلطة الكهنوت كسلطة مناهضة للدولة أو مستقلة عنها . ولهذا فلا كهنوت فى الإسلام . رغم ذلك فالكهنوت لم يوجد فى المجتمعات كمجرد بدعة أدخلت على الأديان ، ولكنه كان جزءا لا يتجزأ منها . فالفراعنة الذين كان هو أيضا الإله . والكاهن كان هو أحد أجهزة السلطة السياسية التى كانت ترشد الحاكم . ولكن التطور الاجتماعى فرض درجة من التخصص داخل المجتمعات بحيث أصبح الدين تخصصا والدولة تخصصا آخر .

ولكن التخصص بدوره يؤدى إلى تمركز الطرفين وتناقضهما ثم تعارضهما بالتالى . فالدين يمثل آمال الناس فى حياة أفضل فى دنيا أخرى . بينما الدولة تمثل الأمل فى إصلاح ما يمكن إصلاحه اليوم ، بحيث يكون اليوم أفضل قليلا من الأمس ، ويزداد تحسنا فى الغد .

والدين يمثل آمال الناس الذين يحرمون اليوم ، كما يمثل تطلعهم إلى يوم آخر لا يحرمون فيه . والدولة تمثل آمال من لا يعانون من الحرمان ، أو يأملون فى التغلب عليه فى القريب العاجل . فالبعيد الأجل فى مواجهة القريب العاجل . ولكل تعبيرة آمال تجد من يجسدها .

وهنا كان من الهام أن تنشأ الأجهزة الاجتماعية التى تمثل هذه الآمال . وهذه الأجهزة هى الكهنوت من جانب ، والنظام السياسى من جانب آخر .

وإذا كان الإسلام فى جوهره ضد الكهنوت فإن المجتمعات تخضع لقوانينها التى تعبر عن احتياجاتها . لقد نجح الإسلام فى

فترة قصيرة من تاريخه فصلا في التمييز بين رجال الدين ورجال الدنيا. فالرسول ﷺ كان هو رجل الدين والدنيا معا. وكذلك الخلفاء الراشدون. حتى جاء العصر الأموي وعادت السلطة الدنيوية لفرض نفسها وإذا كانت لبس قناع الدين. ومن هنا نشأت الحاجة في المجتمعات الإسلامية إلى رجال دين يخدمون آمال الحاكمين. في مواجهة من يقودون السلطة الدنيوية. أي فرضت المجتمعات الإسلامية كهوة ما على الإسلام. فهناك من يمثلون «الدين» متنازلين على جزء من السلطة السياسية. وهناك من يحوزون السلطة متنازلين عن جزء من السلطة الدينية. إنهم في الحساب الختامي يقاسمون بين قسمين من القيمة: القوة مقابل الحد. والأمان الممكنة مقابل الأحلام. والواقعية مقابل المثالية. والعامل مقابل الأمل.

وهذا الخلل بين السلطة السياسية والدين هو أحد الأبعاد التي تمثل التفاعل بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد فإذا تصارعت يهدد المجتمع الواحد وإذا ما أحدثه الصراع أصبح أداة على أحد الأطراف أن يملي إرادته على الآخر.

ولعل أساس أن السلطة الدينية تمثل الأمان الآجلة بعد أن ما حدث في إيران هو أن خلعت هذه السلطة الدينية المتمثلة في الزعامات الدينية ورجال الدين مع الجماهير التي كانت تعاني من الحرمان. وتأمل في بعد الفضل. حتى لو كان هذا بعيدا. وبحثت في فرض سيطرتها على السلطة السياسية. لدرجة أن حلت محلها. وأصبحت هي السلطة السياسية الجديدة.

إلا أن استمرار الحرمان - وهو حتمي بعد استقرار توزيع السلطة على فئة دون أخرى - يعني استمرار الحاجة إلى سلطة دينية جديدة. تواجه هذه السلطة السياسية الجديدة التي تربع عليها رجال الدين.

ومن جانب آخر فإن هذه الأحداث في إيران قد وجدت صدى لها في المجتمعات الإسلامية الأخرى. وذلك بأن زادت آمال المحرومين. والتفوا حتى ذلك الوقت حول القيادات الدينية. في الحصول على المزيد من السلطة السياسية. ومن هنا ازدادت قوة الاتجاهات الدينية وجاذبيتها للجماهير وزادت بالتالي الآمال في قيادتها في أن تتحول إلى قيادات سياسية.

ولعل النقيض الآخر هو أن ميلاد إسرائيل قبل ذلك قد جسد الأمل في إمكانية تحقيق الدولة القائمة على الدين. فإسرائيل بالتعريف هي دولة يهودية يتميز فيها اليهودي مهما كان مستقر إقامته على الفلسطيني. المسلم أو المسيحي. حتى لو ولد في إسرائيل نفسها. وهو ما حقق الأمل في الدول

العلمانية لتكون هي أيضا دولا دينية. بمعنى في بعض أبنائها حسب انتماءاتهم الدينية. وهي ستطيع أبناءها من الكتاب. فالغرب الأمنية في أسبانيا. أو اللغة الفارسية في غيرها من البلاد. هي خير دليل لاستمرار الطابع الديني للدولة. وبالتالي تحالف القمة الطائفية.

الخلاصة أن قوة الاتجاهات الدينية في مصر تعكس وجود آمال متزايدة لدى فئة المحرومين في الحصول على نصيب أكبر في الدنيا وتكمن ترجمة هذه العاطفة داخليا كالتالي: السلطة السياسية كانعكاس لتماسك المجتمع ككل تسعى للحفاظ على استقرارها. فولدت الحاجة الاجتماعية للدين بعد ١٩٦٧ نتيجة لانهيار صورة السلطة السياسية. حملت الأجهزة التي هذه الحاجة محافظة على ولاء المجتمع وتماسكه. فالسلطة الدينية تزداد قوة بهذا التحالف. ثم تزداد طموحا بعد نجاح الثورة في إيران مثلا.

ولكن المجتمع المصري ظل تراثا تاريخيا لتعايش الفئات الدينية المختلفة. حتى إن كانت على هيئة الفئات. ذلك أن النساء هو مجتمع واحد مثلا في الدولة أقدم وأكثر رسوخا من انتمائهم لأية روابط أخرى خارجها.

حتى حينما كان الإسلام هو مبرر ولاء المصري لعاصمة. غير عاصمته فلم يكن ذلك على حساب الولاء الداخلي. بل بالعكس ما أصبح الإسلام ذاته مبررا لولاء الدول الإسلامية الأخرى لمصر. فقد نسبت مصر الإسلام. وحافظت عليه كجزء من تراثها. ولم يكن ذلك بالدولة على حساب هويتها التاريخية العظيمة التي تستمر مقاومتها في صورة الذات القطبي. ومن جانبنا فإن السلطة لم تكن أبدا بعيدا عن امتداد ولاءات خارج مصر.

ولذلك فهي حتى قضية السلطة السياسية المستقرة للمجتمع. فإن وحدة وتماسك المجتمع المصري تعود لتحكم قبضتها مرة أخرى. ويصبح الاختبار أمام قدرة هذه الأجهزة على الاستمرار في إبقاء الفئات مرهونا بقدرة السلطة السياسية على تحقيق القدر الكافي من المطالب التي جعلت الجماهير في بداية الأمر تتحالف مع القيادات الدينية في مواجهة السلطة السياسية. فلا يكفي فقط كشف عجز السلطة الدينية عن مواجهة المشاكل اليومية للجماهير. بل كعب البحث في أسباب قوتها في جذب تأييد الجماهير ومشاركتها المتوسعة في حل مشاكلهم اليومية. وقابلية تجنب السلطة السياسية الخطوات التي تركه عجزها عن حل مشاكل الجماهير. وازدادت نشأة تلك الخطوات التي ثبتت قوتها في حل هذه المشاكل.

فالاكتفاء بالدعوة إلى خير الخير وقطع يد السارق والسارقة لم يزن حل وحدها مشاكل الجماهير. بل ولا حتى بناء المساجد والكنائس ومعها بالوعاظ. بينما هناك مظاهر أخرى عديدة في نشاط الجماعات الدينية.

الاتجاهات المماثلة في التعليم الطبي:

الطبيب يتعامل مع معاناة الإنسان. والمعاناة قد تجانب بعيد الإنسان في تعامله مع البيئة. وجانب يتعكس في أذى يصيب جسده. حتى ذلك الجانب الذي يصيب جسده كثيرا ما يتعكس اضطرابات في علاقة الإنسان ببيئته الاجتماعية. علاوة على كونه يتعكس عليها.

فقد كان الطبيب في الماضي حكيما يتعامل مع الإنسان ككل. ثم أصبح يتعامل المتخصص يتعامل مع جزئية. هي جسده دون علاقاته الاجتماعية. بل مع جزئية من جسده دون بقية جسده. وأصبحت المغالاة في التخصص تبعد الطبيب عن دور الإنسان. وتقربه من دور الخرائط الدقيق. ولسلعة دوره كمواطن وكإنسان اجتماعي. إنها تضر الطبيب مثلما تضر المريض. علاوة على المجتمع الذي يوجد فيه.

والمجتمع المرفه المستقر يفضل بلا شك دور الطبيب التخصصي الذي يتعامل مع الجزئيات دون أن يمس الكل. خاصة الجوانب النفسية والاجتماعية التي قد تتطلب تغييرا في سلوك المريض ومواقفه الاجتماعية.

تعني أن هناك خلطا بين المريض المرفه والطبيب. أن يتعامى كل منهما عن الأبعاد الاجتماعية للألم والمرض. ذلك أن المطلوب الأهم به هو هذا العضو الخاص بهذا الشخص في إطار حياته الخاصة. مع تجاهل وجود الآلام أخرى لأعضاء أخرى. أو أشخاص آخرين في المجتمع. ذات جذور اجتماعية عديدة.

أما المجتمع النامي فهو في حاجة إلى طبيب واع. لا يجنح التخصص بعد في جذب بصيرته. ومنعه من رؤية الأبعاد الاجتماعية للمرض. إنه لا تكفي رفاهية العلاج. كما أن حجم المشكلة الصحية يجعل الأمر يتطلب حلولا عامة تدخل في نطاق الوقاية. حيث أن صحة الإنسان في العادة لا تفقده بفضل العلاج بل بفضل الوقاية.

وهذان الاتجاهان يتصارعان داخل مجتمع الطب كانعكاس لتصارعات ثورية داخل المجتمع الأكبر. وهو المجتمع الذي تحد فيه مظاهر الفقر والترف مع مظاهر التخلف والحاجة الملحة إلى الفن. هنا يأتي الأطباء بين التخصص الدقيق والطب العضوي البحت. وبين الممارسة العامة والطب الاجتماعي والنفسي. فالأول يعكس احتياجات الصفوة. والثاني يعكس احتياجات الجمهور.

وكما شاهدنا في حالة الثورة الاجتماعية المتصارعة فإن ما يهدد النهاية الطبية هو استمرار اتباع المناهج التعليمية التي تخدم الصفوة. سواء كانت صفوة المجتمع أو صفوة الأطباء. على تلك التي تخدم الجمهور سواء جمهور الأطباء أو جمهور المجتمع. وذلك في الوقت الذي تتفاقم فيه احتياجات الجمهور وتلح مطالبه.

وإذا كان الطب يهدف للحفاظ على الإنسان فعليه أن تمتلك بالقدر الذي يتيح اتصال الأطباء بالعضوي التخصصي والعام الاجتماعي النفسي الذي يعكس احتياجات العامة لا الصفوة.

حتى التخصصي الذي يتعامل مع الجهاز العضوي للإنسان يجد مثل هذا الصراع فهو أيضا يحوي اتجاهين العضوي من جانب والنفسي الاجتماعي من جانب آخر. وما يحدث على المستوى الطبي العام ينعكس على هذين الاتجاهين اللذين يعكسان بدورهما الصراع الاجتماعي.

والحل أيضا يتمثل في المحافظة على التماسك بين الاتجاهين. لا بالمزيد من التخصص والفصل.

وإذا كان هذا الحل هو الأرجح ما يكون إلى التحقيق في مجال الجهاز العضوي. فإن ضرورة النجاح فيه تكمن فيها دلالة إمكانية النجاح على المستوى الطبي العام وعلى المستوى الاجتماعي.

لقد فطن أطباء الأعصاب قبل غيرهم إلى ضرورة الاهتمام بوعي الإنسان وخبراته الاجتماعية سواء بحرفة سبب المرض أو لعلاجه.

والسؤال أمام هؤلاء الأطباء. هو ما إذا كانوا سيتطيعون الاهتمام بالإنسان ككل بجانب العضوي والإنساني أو سيستمرون في الفصل بين الشقين.

وفي النهاية فإن قدرة الإنسان على الرؤية الشاملة للأمور. وقدرته على فعلها إلى حريات. أما في انتباس لصحة العقل.